

شرح أصول الكافي

[401] طاقتهم " إشارة إلى أنه ليس لمال المصالحة قدر معين شرعاً بل تقديره منوط برأي الإمام. قوله (مما سقت السماء أو سقي سيحا) أراد بالسماء المطر وبالسيح الماء الجارى على وجه الأرض سواء كان قبل الزرع كالنيل أم بعده، وكذا إن سقي بعلا وهو شربه بعروقه القريبة من الماء. قوله (ونصف العشر مما سقى بالدوالى والنواضج) الدوالي جمع الدالية وهي التي يديرها البقر، والنواضج جمع الناضج وهو البعير يستقي عليه وكذا إن سقي بالدلبو والناعورة وهي التي يديرها الماء. قوله (للفقراء والمساكين) بيان هذه الأصناف وتفسيرها في كتب الفروع. قوله (يقسم بينهم في مواضعهم بقدر ما يستغنون به في سنتهم) لعل هذا على سبيل الجواز وإنما فيجوز إعطاء ما يغنيهم دفعه. قوله (فإن فضل من ذلك شيئاً رد إلى الوالى) لا لأن الوالى يملكه لنفسه إذ لا يجوز له أخذ الزكاة بل لأن حفظه لمن يوجد من المستحقين. قوله (ويؤخذ بعد ما بقي من العشر فيقسم بين الوالى وبين شركائه - الخ) أي يؤخذ بعد إخراج العشر أو نصفه ما بقي فيقسم بين الوالى وبين شركائه الذين هم العاملون على الأرض المفتوحة عنوة والزارعون لها فيدفع إليهم أنصباءهم على ما صالحهم عليه ويصرف الباقى في مصالح الدين ومصارف المسلمين من مؤونة الغرفة وأرزاق القضاة وبناء القنوات وسد التغور وأمثال ذلك ليس للوالى من ذلك قليل ولا كثير فقوله: يقسم بين الوالى وشركائه، ليس المراد أن الوالى يملكه لنفسه بل المراد أنه يصرفه في مصارفه. قوله (وأكرتها) الأكرة بفتح الهمزة والكاف جمع أكار وهو الحراثة والزراع من الأكرة وهو حفر الأرض، والمواكرة المزارعة على نصيب معلوم مما يزرع في الأرض. قوله (وله صواب في لملوك) أي صواب في ملوك أهل الحرب، وهي ما اصطفاه ملوك الكفار لنفسه من الأموال المنقوله وغيرها غير المقصوبة من مسلم أو معاهد فإن المقصوب وجب رده إلى مالكه. قوله (وهو وارث من لا وارث له) سواء كان الميت مسلماً أو كافراً ولا يجوز لأحد التصرف فيه في حال حضوره إلا باذنه وأما في حال غيبته فقال الشهيد الثاني (ره): المشهور أنه يجوز التصرف فيه ويصرف في فقراء بلد الميت وجيرانه للرواية. وقيل: في الفقراء مطلقاً لضعف المخصوص وهو قوي، وقيل في الفقراء وغيرهم كغيره من الأنفال. قوله (يعول من لا حيلة - الخ) أي يقوم بما يحتاج إليه من قوت وكسوة وغيرهما من لا حيلة له